

تفعيل العملية التكوينية في ضوء التّحديات الاقتصادية الراهنة

رشيد عبد الخالق
جامعة وهران

1/ تنامي العلاقة بين الاقتصاد والترجمة:

لم تشهد الترجمة، عبر تاريخها الطويل، حيوية وطلبا ملحا عليها مثلما هو عليه الحال منذ أواسط القرن الماضي. ولا زال هذا الطلب يتعاظم كلما ازداد تغلغل العولمة في مناحي الحياة المختلفة؛ ذلك أنّ العولمة التي جعلت مصالح الدول والجماعات تتداخل، والرؤى والفلسفات تتقارب، أصبحت تستدعي خدمات الترجمة أكثر من أي وقت مضى، وتوسّع مجالاتها لتشمل مناحي من الحياة كانت محجوبة عنها إلى وقت قريب، لاسيما المجال الاقتصادي بجوانبه المختلفة: التجارية والإدارية والقانونية بما تتضمنه من ترجمة للعهود والاتفاقات ووصفات استعمال المعدات على اختلاف أنماطها والنصوص الإشهارية، وغيرها من الوثائق التي لم يعد في الإمكان الاستغناء عنها للترويج للبضائع وتسويقها عبر العالم.

وليس هذا فحسب، بل إنّ المعارف العلمية والتكنولوجية المواكبة لكل تطوّر اقتصادي، والتي لا مناص من استيعابها من قبل كلّ دولة ترغب في مسايرة الركب، تستدعي ترجمتها إلى اللغة الأمّ، وفي وقت قياسي، بحيث توفّر للباحثين مصادر توثيقية غنية ومتنوعة كفيلة بأن تستجيب لمتطلبات البحث العلمي المعاصر، لأنّ الاقتصاد المعاصر يتأسّس في جانب منه على تأهيل اليد العاملة وتخصّصها الدقيق على جميع المستويات.

وبالفعل، فإنّ اتجاهات الاقتصاد العالمي، في الوقت الراهن، يولي أهمية مرموقة للمعارف العلمية والتكنولوجية، لدرجة أنّ تعميم

هذه المعارف والسيطرة على الجانب التطبيقي منها من قبل اليد العاملة، يعتبر معلما قويا ودليلا شاهدا على مستوى نمو الدول.

هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي، كما تشرحه النظرية الجديدة للتطور New growth theory، يستدعي على الأقل مطلبين أساسيين:¹

- يتعلّق المطلب الأول بالتقويم المتواصل للطاقة البشرية بواسطة الاستثمار في الإنسان في مجال المعارف العلمية، وعلى الخصوص في قدرته على التحكّم في لغة العلم والتكنولوجيا.

- أما المطلب الثاني فيخصّ اللغة بالذات من خلال تطويرها لتصبح أداة طيعة تستوعب المعارف العلمية والتكنولوجية، لأنّ تعميم المعارف ليستفيد منها العامل ويوظفها في مجال تخصصه لا يتم إلا إذا نُقلت هذه المعارف إلى اللغة الأمّ لأنّها اللغة التي يتقنها غالبية العمال، ثمّ لأنّ اللغة الثانية التي يمكن أن نستعين بها لاستيعاب هذه المعارف من مصادرها لا تكون في متناول الجميع، وإنّما نتقنها النخبة من الإطارات والباحثين فحسب.

ولا يخفى على أحد أن الاستجابة لهذين المطلبين الأساسيين والضروريين لمسايرة النمو الاقتصادي العالمي، لا تتمّ إلا بالترجمة المتخصّصة التي تمثّل بالنسبة لنا الأداة الفاعلة لإثراء لغتنا العربية وتكييفها مع متطلبات العولمة. أضف إلى ذلك أنّ الاندماج ضمن ديناميّة العولمة، التي لا مناص منها، يستوجب من دول العالم الثالث بشكل خاص، توفير سيولة في المعلومات حول إمكانياتها الاقتصادية مؤسّسة على معطيات موثوق بها، قادرة على جلب الاستثمارات الأجنبية، وكذا تنظيم المؤتمرات والملتقيات واللقاءات مع المستثمرين وما شابه ذلك ... وهذه كلّها تحرّكات تستدعي الترجمة كأداة للتواصل والإقناع.

2/ تعليمية الترجمة في ضوء تحديات العصر:

صحيح أن الترجمة كانت، على مرّ الأزمنة، الأداة المفضلة لتحويل المعارف وإحداث الحوار والتقارب بين الشعوب والحضارات، لكنّ مكانتها، في ظلّ التحولات الراهنة، تعزّزت كثيرا لدرجة أنّه يمكن القول مع "بول أنجلز"، وهو يوصي الأجيال القادمة بالمواظبة على الترجمة حفاظا على مستقبلهم: " ترجموا لكي لا تموتوا". ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد أنّه يمكن للترجمة أن تضطلع بهذا الدور، أو أن تحوز على هذه المكانة، ما لم يُعدّ النظر في تعليميّتها بشكل جدي وفي إطار رؤية شاملة، تدعمها سياسة واضحة تُدرج الترجمة ضمن أولويات الفعل الاجتماعي والاقتصادي. ولا يمكن لمثل هذه الرؤية أن تتجسد على الواقع ما لم تتم صياغة سياسة للترجمة تأخذ بعين الاعتبار إعادة تفعيل نظام تكوين المترجمين، ذلك أنّ العامل البشري في مثل هذه السياسة يبقى هو السائد. ولا يمكن لهذا الإصلاح أن يكون فاعلا إلاّ إذا أولينا الأهمية القصوى للجانب البيداغوجي، إذ إنّ الآليات البيداغوجية (البرامج والمناهج وطرق تكوين المكوّنين والوسائل المادية المسندة للفعل التعليمي...) تُعدّ من الأساسيات التي لا يمكن الاستغناء عنها إذا أردنا أن يكون نظام التكوين فاعلا ومنسجما مع متطلبات العصر. وهو - في اعتقادي - ما لا يتوفّر في منظومة الترجمة وتعليميّتها في جامعاتنا. ويكفي للتدليل على ذلك أن نلقي نظرة سريعة على برامج ومناهج وآليات المستخدمة في تعليمية الترجمة في الجامعات الجزائرية، حيث يكاد الفعل التكويني يترك للأستاذ يختار ما يشاء من طرق ومناهج ولا يتحكم في اختياراته إلاّ كفاءته وتجربته، بمعنى أنّ تعليمية الترجمة، فيما إذا استثنينا البرامج، وإن كانت هي الأخرى لا تخضع لتوجيه دقيق، ليست موحّدة ولا تخضع لرؤية علمية ذات أهداف واضحة تسعى إلى تلبية حاجيات الجزائر من المترجمين في التخصصات المختلفة.

بناء على ما سبق عرضه، يبدو لي، ولغالبية المشتغلين في هذا الحقل على ما أعتقد، أنّه أصبح من الضرورة بمكان إعادة النظر في تعليمية الترجمة من منطلق رؤية برامجيّة تتأسّس على الاستفادة من

المقاربات التعليمية الحديثة التي تشمل في آن واحد البرامج والآليات التعليمية والروافد البيداغوجية. ولا أدعي أنه في إمكان شخص واحد، مهما أوتي من كفاءة علمية وتربوية، أن يقترح البديل المرتقب، بل إن عملا بهذه الضخامة والخطورة، وفي هذا التخصص المتعدد الفروع، يجب أن يكون ثمرة لعمل جماعي في إطار بحث معمق ضمن مخبر متخصص يشمل باحثين من آفاق مختلفة (بيداغوجيون - ألسنيون - منظرون في الترجمة ...). وعليه، فإن ما سأعرضه في هذه العجالة ما هو إلا ملاحظات وخطوط عريضة قد تصلح لتكون نواة للبحث المرتقب.

3/ معالم المقاربة المقترحة:

لا يمكن لتعليمية الترجمة أن تكتسب حيويّتها إلا إذا شمل التغيير البرامج والمناهج والوسائل التعليمية. وتقتضي شمولية هذا التغيير - في اعتقادنا - الاستجداء بثلاث مقاربات مختلفة وإن كانت، في حقيقة الأمر، متكاملة فيما بينها كما سيتضح من العرض الموالي، وهي: التخصص المبكر والمقاربة بالكفاءات وبيداغوجية الأهداف.

أ/ التخصص المبكر:

إن التخصص المبكر، أي انطلاقا من السنة الأولى أو الثانية ليسانس، سيمكّن المتكوّن من الاندماج والانسجام مع مجال تخصّصه، بأن يتحكّم بقدر كاف في الحقول المعرفية والمفاهيمية والاطّلاع الواسع على التيارات والمدارس والنظريات التي تخترق مجال تخصّصه. ولا يخفى على المتمرّس للفعل الترجمي بأن إنجاز ترجمة وفية - إلى قدر ما - تقتضي من المترجم التحكّم في المجال الذي يترجم منه وإليه.

وقد يكون من الجدير أن نتساءل حول ما إذا كان مثل هذا التخصص ممكنا؟ والذي يتهيا لنا شخصيا أن الأمر قابل لأن يتصوّر، ولكن بشرط أساسي لا يتحكّم في الباحث لأنه من صلاحيات السياسي بشكل عام. وبالفعل فإنه من الممكن التفكير في إقحام الترجمة في

برامج التعليم انطلاقاً من السنة الثانية ثانوي، وذلك بإنشاء شعبة تتفرّع عن الجذع المشترك "آداب ولغات" يمكن تسميتها شعبة "اللغات والترجمة".

فإذا تحقق هذا المطلب، فسيمكّن من تحويل المقاييس النظرية (تاريخ الترجمة - المدارس والنظريات - مبادئ الترجمة - التحكم في اللغات...) نحو هذه الشعبة التي ستختصّ بها بعض الثانويات في المراكز السكانية الكبرى، وعليه، فإنّ حاملي البكالوريا من هذه الشعبة، ممّن يرغبون في مواصلة الدراسة الجامعية لتحضير ليسانس في الترجمة، سيباشرون تكوينهم الجامعي وقد تهيأت لهم فرصة التخصص انطلاقاً من السنة الأولى أو الثانية على الأقل، في حالة ما إذا تقرر أن يخضع الطلبة لسنة من الجذع المشترك بغية توجيههم توجيهها سليماً فيما بقي لهم من التكوين.

ب/ المقاربة بالكفاءات:

المقاربة بالكفاءات بيداغوجية جديدة نسبياً، ذلك أنّ البداية الفعلية لتطبيقها في التعليميّة في البلدان الرائدة ككندا وفرنسا وبلجيكا، تعود إلى التسعينيات من القرن الماضي، وإن كان التفكير في ممارسة الفعل التعليمي في ضوء هذه البيداغوجية قد انطلق قبل ذلك، أي مع بداية الثمانينيات في مراكز التكوين المهني. فما المقصود بالكفاءات في مجال التعليميّة وما هي أسس تطبيقاتها؟

يقرّن أحد المنظرين لهذه المقاربة البيداغوجية الكفاءة بمهارة التعبئة Le savoir mobiliser؛ إنّ امتلاك المعارف والمهارات لا يعني بالضرورة أنّنا أكفاء، ذلك أنّ التجربة، كما يقول هذا المنظر: "تبيّن أنّ كثيراً من الأشخاص ممّن يمتلكون المعارف والمهارات لا يستطيعون تعبئتها بكيفية ملائمة في الوقت المناسب في وضعية العمل. إنّ تحيين المعارف التي نمتلكها في وضعية متفرّد Situation inédite دليل مُنبئ التحول نحو الكفاءة"². من هذا المنطلق يمكن

تصوّر الكفاءة على أنها مجموعة من القدرات والمهارات تمكّن الشخص من مواجهة وضعية ومعقّدة باختراع أو صياغة حلّ مناسب دون أن يستمدّه من قائمة من الحلول الجاهزة.³

يمكننا من التعريف السابق أن نميّز ثلاث خصوصيات تهيكّل مفهوم الكفاءة كما تتصوّرّها هذه المقاربة التعليمية الحديثة:

1- يمكن مقارنة الكفاءة أو تشبيهها بالمهارة *le savoir-faire*، بشرط أن نميّز في هذا الإطار، كما أشار إلى ذلك بيرينو P.PERRENOUD، بين المهارات ذات المستوى العادي، والتي يمكن تسميتها المؤهلات، والمهارات ذات المستوى الرفيع، والتي يمكن تسميتها الكفاءات، فإذا كانت الأولى تستدعي معارف وإجراءات محدودة هي، على الأعمّ، نتاج التجربة، إذ ينحصر مفعولها في معالجة قسم محدّد من المشاكل، فإنّ المهارات ذات المستوى الرفيع، أو الكفاءات، تستند خلافاً لما سبق إلى "معارف واسعة صريحة تتلاءم مع قسم واسع من الوضعيات المشكّلة (*situations problèmes*)، لأنّها (أي الكفاءات) تشتمل على إمكانيات التجريد والتعميم والتحويل".⁴

2- الكفاءة هي كلّ، وهي ذات طابع متعدّد؛ فالكفاءة، في تصوّر ف.بيرينو دائماً، تتمظهر "ككليات يصعب تركيبها، كما أنّ تفكيكها لا يؤلّد من تلقاء نفسه سلسلة من المراحل يمكننا اجتيازها الواحدة تلو الأخرى"⁵. فالكفاءة هي -إذا- مجموعة مفاهيم معرفيّة ومعلوماتيّة ومنهجية وإجرائيّة وتقنيّة تخترق حدود التخصصات. وهو الأمر الذي دفع بهذا الباحث إلى القول بأنّه "إذا كان بناء الكفاءات مهمّة كلّ التخصصات على اختلاف مشاربها، فذلك يقتضي بالضرورة أن نتواصل فيما وراء حدود التخصصات (*par-delà les frontières*)، وعليه فكلّ واحد منّا مطالب - رغماً عنه- أن يخرج من قوقعته"⁶. فبناء الكفاءات يتطلّب، إذا، تكامل التخصصات وإرساء قواعد التواصل فيما بينها.

3- من هذا المنطلق فإنّ الكفاءة المتحدّث عنها في مجال التعليميّة ليست ثمرة من ثمار التجربة، كما هو الحال في المهارات ذات المستوى العادي، بل هي تلك القدرة التي تمكن صاحبها من إبداع حلول

في الوضعيات المشكلة المستحدثة. أو هي – بتعبير آخر - ذلك الجواب الملائم والمخترع الذي يسمح بمواجهة وضعية فريدة ومعقدة بالاعتماد على الرصيد المعرفي والمنهجي الذي اختزنته ذاكرة المتعلم.

تسعى المقاربة بالكفاءات إلى إعادة التفكير في النظام التعليمي والتكويني من خلال إشكاليته الأساسية ألا وهي: ماذا نعلم؟ فهي لا ترتبط بالكيف، لأن المقاربة بالكفاءات ليست، في جذ ذاتها، طريقة للتدريس، بل إنها تتمركز على مستوى المحتوى الذي يدرس وطبيعة البرامج ومنهجية استيعاب المعارف وتطبيقها في الحياة العملية.

ينبثق تصورات هذه البيداغوجية من نقد جذري للمنظومة التربوية التقليدية المعتمدة في القرن التاسع عشر؛ يقول أحد الباحثين: "إن ثلاثية المهارات – القراءة والكتابة والحساب – التي تأسس عليها التمدن الإجماري في القرن 19م لم تعد قادرة على الاستجابة لعصرنا؛ فالمقاربة بالكفاءات تسعى فقط إلى تحيينها"⁷. وبالفعل، فإن تلقين المعارف وحده لم يعد مجديا في عالم معقد للغاية كعالمنا، لأنه تبين بما لا يدع الشك أن "معظم المعارف المتحصّل عليها في المدرسة (وفي الجامعة أيضا) لا تجدي نفعا في الحياة اليومية، ليس لأنها عديمة القيمة، بل لأن المتعلمين لم يُدرّبوا على استعمالها في الوضعيات الملموسة"⁸. إن تقاعس المدرسة عن الاستجابة لمتطلبات العصر هو الذي حمل بعض البيداغوجيين إلى إعادة النظر في أسس الفعل التعليمي في ضوء مفهوم الكفاءات.

بعد هذا التقديم المختزل لبيداغوجية الكفاءات، يحقّ لنا أن نتساءل عن ماذا إمكانيّة تطبيق هذه البيداغوجية في تعليميّة الترجمة؟ يظهر لأوّل وهلة أنّ الترجمة هي مجال خصب لتطبيق الكفاءات، ذلك أنّ الأهمّ في تعليميّة الترجمة ليس هو حشو ذهن الطالب بكميّة من النظريات والمعطيات التي تجاوزها الزمن، والتي سيكون مآلها، في أغلب الأحيان، النسيان والإهمال، بل تحضير الطالب وتأهيله لكي يتغلّب على الوضعيات المعقدة التي سيواجهها في مهنته كمترجم، وهو

ما لن يتحقق إلا إذا نمّينا فيه القدرات التي تمكّنه من ابتداع الحلول الملائمة في الوضعيات المشكلة التي ستعترض مساره المهني.

يتعلّق الأمر في هذا النوع من التعليم بأن يُركّز الفعل التعلّمي، بالدرجة الأولى، على تقنيات الترجمة (إجراءات النقل والقلب والتحويل...) وكيفية معالجة المشاكل التي قد تعترض في أي وقت الفعل الترجمي، وإثارة القدرة لدى الطالب على إيجاد الحلول المناسبة بتعبئة معارفه المتنوّعة وتحويلها باتجاه الوضعية المشكلة. فالأمر في تعليمية الترجمة باعتماد المقاربة بالكفاءات يقتضي، فيما نعتقد، استخلاص الكفاءات التي يعتمد عليها المترجم واتخاذها كركائز تتأسس عليها البرامج التكوينية للمترجم.

ج/ بيداغوجية الأهداف:

التعليم بالأهداف بيداغوجية أقدم نوعا ما من بيداغوجية الكفاءات، إذ إنّ اعتمادها التدريجي كطريقة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية يعود إلى الستينيات من القرن الماضي. وقد تبنّتها المنظومة التربوية الجزائرية مع أواخر الثمانينات من القرن نفسه.

تسعى هذه المقاربة البيداغوجية في خطوطها العريضة إلى تصوّر الفعل التعلّمي في شكل أهداف يتكفّل المكوّن إلى تحقيقها مع المتكوّنين خلال حصّة، أو وحدة تعليمية محدّدة، في مادّة من المواد المدرّسة، وفي إطار الأهداف الخاصة المنوطة بتلك المادّة. تخضع هذه الأهداف في تصوّرها وإجرائها إلى تحضير دقيق يأخذ بعين الاعتبار المقاييس التالية:⁹

1/ تحديد طبيعة الأهداف المراد تحقيقها (معرفة – وجدانية – حسّ-حركية).

2/ تصوّر الأهداف المتعلّقة بكلّ حصّة من الحصص التعليمية في شكل أفعال وسلوكات دقيقة، مختصرة، قابلة لأن تقوّم في نهاية الحصّة أو عند نهاية الوحدة التعليمية.

3/ يُراعى في هذه الأهداف أن تكون متطابقة مع الأهداف العامة للتخصص المدرّس، ومع المستوى الدراسي للمتكوّنين، وكذا مع توجّهات المجتمع؛ أو بلغة أخرى مع فلسفة التعليم والتكوين المحدّدة من قبل السلطات العليا للبلاد.

4/ مراعاة التدرّج في إنجاز الأهداف المنوطة بالدرس، مع إيلاء الأولوية لقدّرات المتكّون على أن يُمارس الفعل التعلّمي بنفسه، ذلك أنّ المتكّون هو المحور الذي تتشكّل حوله العملية التكوينية، وعليه يقع بذل الجهد، بمعىة المتكّون، لنترجم الأهداف إلى أفعال وسلوكات.

5/ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط للأهداف وتقويمها، المحيط والظروف التي تنتظم ضمنها العملية التكوينية (قابلية المتكّونين - طبيعة المادة المدرّسة - الحجم الساعي المخصّص للدرس - النتائج المرجو تحقيقها وطبيعتها...).

يتضح من خلال هذا التقديم الموجز أن التصرّو الذي يبنى عليه الفعل التعلّمي في إطار بيداغوجية الأهداف، يختلف عن نظيره في إطار بيداغوجية الكفاءات؛ ذلك أنّ مجال التحرك في بيداغوجية الكفاءات يتموقع، بالخصوص على مستوى الماهية، أي ما الذي يجب أن ندرّسه؟ في حين يمكن أن ندرج مجال اشتغال بيداغوجية الأهداف ضمن الكيف، أي كيف ندرس؟ وبلغة أخرى، فإنّ تأثير المقاربة الأولى سيكون على مستوى تصرّو المحتويات التي ينتظم ضمنها البرنامج المدرّس، في يكون تأثير المقاربة الثانية على مستوى الطريقة التي ينفذ بها محتوى البرنامج. وبهذه الكيفية فنحن لا نرى مانعا في أن تستعمل المقاربة بالأهداف كإجراء ميداني لتعليم الكفاءات، إذ يكفي ضمن هذا التوجّه أن نُمحور الوحدة التعلّيمية (l'unité didactique) حول كفاءة معيّنة، ثم نجعل من القدرات والمهارات اللازمة لتحقيق هذه الكفاءة أهدافا إجرائية تُنَاط بالدروس المختلفة التي تتكوّن منها الوحدة التعلّيمية.

ومما سبق طرحه، يمكننا أن نتساءل حول ما إذا كان هذا التكامل بين هاتين البيداغوجيتين ممكن التطبيق في تعليمية الترجمة؟

والواضح لأوّل وهلة أنّ لا شيء يمنع ذلك، بل على العكس فإنّ تعليميّة الترجمة ستندعم بتطبيقها لهاتين المقاربتين من حيث الفاعليّة والنفعية؛ فالبرامج ستصير أكثر ملائمة لمتطلّبات الطرف الحالي الذي يُشجّع الكفاءات القادرة على التّأقلم مع وتيرة التّقدّم والتغيّر السريع الذي يشهده العالم، والدروس ستقدّم ضمن إطار مهيكّل بطريقة أفضل من ذي قبل، حيث كان المجال مفتوحاً للأساتذة يقدّمون ما شاءوا وبالكيفيّة التي يرتضونها كلّ حسب تصوّره وكفاءته.

خاتمة:

"وإذ ينكمش العالم كبرتقالة هرمة والشعوب، على اختلاف أجناسها ودياناتها، تتقارب بإرادتها أو رغما عنها، فإنّ أفضل نصيحة يمكن إسداؤها للأجيال القادمة هي: ترجموا لكي لا تموتوا". تلخّص هذه المقولة لبول أنجلز بشكل كاف واف أهميّة الترجمة في عالم حديث، أرجاؤه لاتسع قرية صغيرة. إنّ المشروع الذي تحمله هذه المداخلة، إن كتب له أن يطعم ويدعم بالمقترحات المثريّة له، قد يُسهم في تفعيل الدرس التّرجمي بما يسمح للترجمة أن تنهض بالمهام المستقبلية الملقاة على عاتقها.

هوامش:

1- تراجع بهذا الصدد الدراسة القيمة للدكتور محمد مرياتي، المستشار بالمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، تحت عنوان "دور الترجمة في التنمية الاقتصادية العربية"، المنشورة بمجلة "المعرفة" - الصادرة عن وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية- العدد 408- سبتمبر 2003.

2- G. LE BOTERF – « De la compétence, essai sur un attracteur étrange » -PARIS, les éditions d'organisation – 1994, P. 16.

3- PH. PERRENOUD – « Enseigner des savoirs ou développer des compétences= l'école entre deux paradigmes », paru in BENTOLILA, A., « Savoir et savoir-faire », Paris, NATHAN, 1995, P. 74.

4- Ibid. P. 74

5- Ibid. P. 82

6- Ibid. P. 81

7- PH. PERRENOUD – « Construire des compétences, est-ce tourner le dos aux savoirs ? » - P.7

8- Ibid. P. 5

9- MADJER, R. « Comment définir des objectifs pédagogiques » tr. G. DECOSTE, PARIS, Gauthier – Villars, 1961.